



الجمهوريّة اللبنانيّة
وزارة الماليّة

الوزير

٢٣٩٠ / ص ١
٢٢ آب ٢٠١٩

اعلام

يتعلق بالموجبات التي تترتب على المؤسسات الملزمة باقتطاع ضريبة المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩٧/٢٠٠٣ المعدلة بالقانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٠٧/٣١ والتصریح عنها وتسديدها للخزينة

حيث إن القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٠٧/٣١، رفع معدل الضريبة على الفوائد والعائدات والإيرادات الخاضعة للتکلیف وفقاً لأحكام المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩٧/٢٠٠٣ وتعديلاتها من %٧ إلى %١٠ لمدة ثلاثة سنوات حيث يعود بعدها إلى %٧،

وحيث إنه يتوجب على كل مؤسسة قبل أن تدفع الفوائد والعائدات والإيرادات المشار إليها أعلاه، أن تقطع منها الضريبة المتوجبة وأن تؤديها إلى الخزينة على دفعات شهرية خلال خمسة عشر يوماً من نهاية الشهر الذي جرى فيه الإقطاع،
لذاك،

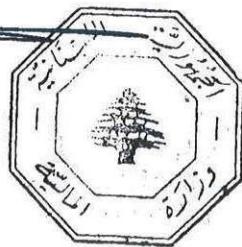
تعلم وزارة المالية المؤسسات الملزمة باقتطاع ضريبة المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩٧/٢٠٠٣ وتعديلاتها بوجوب احتساب الضريبة المتوجبة على الفوائد والعائدات والإيرادات الخاضعة للتکلیف وفقاً لأحكام هذه المادة، كما يلي:

تقسم الفترة التي تحتسب الضريبة المتوجبة خلالها عن الفوائد والعائدات والإيرادات إلى قسمين:

- على أساس معدل %٧ عن الفترة الممتدة لغاية ٢٠١٩/٠٧/٣١ ضمناً.
- على أساس معدل %١٠ اعتباراً من ٢٠١٩/٠٨/٠١.

وزير المالية

علي حسن خليل



بيان نفاذ قرار المحاسبة

